في المجالات العلمية والبحثية والتدريبية والثقافية والتطويرية

«القوى العاملة» و «المهندسين» أبرمتا مذكرة للتعاون المشترك

المطوطح والعنل يتوسطان مسؤولي القوى العاملة وجمعية المهندسين

خلال التوقيع

اتفقت الهيئة العامة للقوى العاملة و جمعية المهندسين الكويتية على تعزيز أواصر التعاون في المجالات العلمية والبحثية والتدريبية والثقافية والتطويرية وتحقيق أكبر استفادة في رفع الكفاءة وبناء القدرات لمنتسبي الطرفين.

جاء ذلك في مذكرة للتعاون بينهما وقعت أمس من قبل مدير عام الهيئة بالوكالة عبد الله المطوطح ورئيس الجمعية المهندس فيصل العنل بحضور نواب المدير العام للهيئة للاستقدام والاستخدام أحمد الوسمي وللموارد البشرية والمالية المهندس خلود شهاب وللتخطيط واعتماد المعايير المهنية د. مبارك الجافور ومدير المركز الوطني لمعلومات السلامة المهنية المهندس علي الهران ومديرة العلاقات العامة والإعلام أسيل الزيد ومن الجمعية المهندسين أمين السر فهد العتيبي وأمين السر المساعد وعضو مجلس الادارة حمود الهدية وعضوي مجلس الادارة عبد العزيز الذايدي ومحمد الديحاني.

وقد أعرب مدير عام الهيئة بالوكالة عبد الله المطوطح عن رغبة الهيئة في مشاركة الجمعية في دعم تطوير القدرات الفنية للكوادر الهندسية الوطنية المتخصصة لافتا الى اهتمام خاص توليه الهيئة بتطوير كوادرها البشرية بشكل عام ومهندسي السلامة المهنية بشكل خاص.

وأكد المطوطح في كلمة مقتضبة بعد توقيع مذكرة التفاهم أن الهيئة حريصة على تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بعملها لافتا الى أن التعاون مع المهندسين سيساهم في تطوير الكوادر البشرية الكويتية ولاحقا « سنعمل على التعاون في مجال اعتماد الشهادات والخبرات الهندسية الوافدة إلى الكويت».

ومن جهته شكر رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس فيصل العنل الهيئة على تعاونها لافتا الى أن مسألة تطوير وتدريب المهندسين في مختلف الجهات الحكومية هدف وضعته الجمعية نصب أعينها وستتعاون مع الجمعيه بهذا المجال.

وأكد العنل أن الجمعية ستقوم بتصميم برامج تدريبية خاصة لمنتسبي الهيئة من المهندسين الذين يعملون في التفتيش على اشتراطات السلامة المهنية وغيرها من الاشتراطات التي تطلبها الهيئة في مواقع العمل المختلفة.

وتتضمن مذكرة التفاهم الموقعة بين الجهتين غير الربحيتين أنهما سيقومان في توطيد التعاون بالمجالات ذات الاهتمام المشترك وعلى وجه أخص في المجالات: (العلمية والبحثية والتدريبية والثقافية والتطويرية) و ودعم أطر التفاهم المشترك وتبادل الخبرات في الجوانب المعرفية وتعزيز القدرات العملية والفنية للمنتسبين من كلا الطرفين فقد اتفق الطرفان على إبرام هذه المذكرة وفقا للمواد التالية:

وستقدم الجمعية وفقا لهذه المذكرة البرامج والدعم الفني واللوجستي التي تطلبها الهيئة بالإضافة الى إقامة ورش العمل وتقديم الدراسات والبحوث العملية والمشاركة بكافة أوجه الدعم من خلال الخبرات المحلية أو الدولية إن أمكن حيث ستقوم الجمعية ومن خلال مركز التدريب المتخصص فيها بتصميم وتنفيذ والمشاركة في البرامج التدريبية التي تطلبها الهيئة والتي تتعلق بمجالات عملها.

كما تنص الاتفاقية على أن التعاون يوضع الاشتراطات الخاصة بالمرشحين لكل برنامج تدريبي على حدة بما يلبي طبيعة العمل واحتياجاته بالإضافة إلى تبادل المشورة في مجالات الأعمال والمشاريع المشتركة بمجال التنمية البشرية.

كما اتفقت الهيئة والجمعية وفقا لهذه المذكرة على امكانية مشاركة المنتسبين لهما في البرامج التدريبية المعلن عنها من قبل أي منهما في المجالات الأخرى وتقدم مزايا خاصة للمشاركين على أن يتم تحديدها لكل برنامج تدريبي أو ورشة عمل أو أي نشاط آخر على حدة.

وتقضي المذكرة بالقيام بتصميم برامج تدريبية خصيصًا للهيئة ووفقا لاحتياجاتها و بحسب نظم التدريب والنواتج المتبعة وتعيين ضابطي اتصال من كل طرف لمتابعة الأمور ذات العلاقة بالتعاون وفقا لهذه المذكرة.

بحضور مدير الجامعة

«التربية» دشنت بوابتها الالكترونية

جانب من حفل التربية لتدشين بوابتها الالكترونية

بحضور مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور حسين أحمد الأنصاري وعميد كلية التربية أ.د بدر العمر دشن مركز التقنيات التربوية بكلية التربية البوابة الالكترونية بالكلية، وجاء ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية التي تسعى الكلية إلى تنفيذها، وذلك بحضور عدد من القياديين بالكليات وأعضاء الهيئة الأكاديمية والإداريين.

وذكرت مراقب مركز التقنيات التربوية الأستاذة اعتماد الكندري بأن» البوابة الالكترونية لكلية التربية» والتي تعتبر من المشاريع الحيوية لمركز التقنيات التربوية بالكلية ويتلخص هذا المشروع بتقديم خدمات مميزة بأقل وقت وجهد ومال من خلال ربط جميع مراكز العمل والأقسام بكلية التربية الكترونيا في موقع واحد واتمتة أو ميكنة جميع الخدمات والتعامل مع المستندات وتبادلها بين الأقسام والمراكز سعيا نحو العمل بدون أوراق باستخدام الأنظمة الحديثة، وقد أشرف على إدارة تنفيذ هذا المشروع شعبة دعم النظم والاتصالات بقسم الحاسوب بمركز التقنيات التربوية، إيمانا منها بأهمية دعم العملية التعليمية وتطويع التكنولوجيا الحديثة لخدمة العمل الإداري والفني لجميع المستخدمين في الكلية، وإيجاد بيئة عمل تحقق أعلى درجات الكفاءة والإنجاز، واضافت انه قد تم وضع خطة للمشاريع الالكترونية في الكلية بمشاركة أغلب مراكز العمل في إلسنوات الماضية وتم البدء بتنفيذها تدريجيا حسب الإمكانات المتوفرة على الرغم من الصعوبات والمشاكل، تمهيدا نحو تنفيذ جميع المشاريع القادمة بإذن الله من خلال التعاون مع مراكز العمل بالكلية كل حسب احتياجاته، ولضمان نجاح هذا المشروع واستمراريته وتحقيق الاستدامة تم إعداد خطة عمل للتدريب على استخدامه بالتعاون مع مكتب العميد المساعد للابحاث والاستشارات والتدريب من خلال الورش التدريبية التي ستقام خلال الأسابيع القادمة.

وقدمت المهندسة حنان الخطيب عرضا تقديميا عن البوابة الإلكترونية لكلية التربية تشرح فيه البوابة واهميتها واهم الجهات المستفيدة من هذه البوابة.

وفي ختام فعاليات اليوم قام مدير جامعة الكويت أ.د حسين الأنصاري وعميد كلية التربية أ.د. بدر العمر ومراقب مركز التقنيات التربوية اعتماد الكندري جولة سريعة في المعرض المصاحب للحفل.

تتمات

وزير المالية

مصارف الكويت عن الجهود المبذولة لمعالجة الاختلالات لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

وأضاف إن «الكويت أصدرت سندات محلية بقيمة 2.2 مليار دينار، وثمانية مليارات دولار سندات دولية، وذلك لتغطية العجز وتمويل الإنفاق الاستثماري».

وتوقع «بلوغ الإنفاق الاستثماري 34 مليار دينار حتى عام 2020».

وشدد الصالح على أهمية برامج الخصخصة كخيار اقتصادي استراتيجي يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

وأضاف ان وزارة المالية لديها تشريع جديد ستناقشه مع اعضاء مجلس الامة يتضمن تمديد الفترات الزمنية للسندات الدولية حتى 30 عاما ليصل سقفها الى 20 مليار دينار كويتي «نحو 62 مليار دولار امريكي».

وعن وليفة «الإصلاح المالي» بانه «حاليا دخلنا الشريحة الثانية او النسخة الثانية من هذه الخطوات الاصلاحية وقد ناتي في المستقبل بالنسخة الثالثة والرابعة لاسيما ان هناك متطلبات مختلفة لكل مرحلة».

وأضاف الصالح «نتطلع في القريب العاجل الى حوار ايجابي مثمر مع شركائنا في مسيرة الإصلاح اعضاء السلطة التشريعية حول تلك الإجراءات وعلى ضوء مانم وماسيتم تناوله في هذه اللقاءات وعلى ضوء تجربتنا العملية في تنفيذ بعض من الاجراءات» مؤكدا قطع شوط في تطوير مكونات الوليفة.

وأكد الصالح حرص الكويت على إبعاد الأثر السلبي لتراجع أسعار النفط على الانفاق الاستثماري العام لافتا إلى مواصلتها تخصيص اعتمادات متزايدة لهذا الإنفاق في الموازنة العامة.

وقال الوزير الصالح إن الإعتمادات المتزايدة في الإنفاق الإستثماري تهدف إلى زيادة معدل النمو في القطاعات غير النفطية.

وأضاف أن حجم الإنفاق الاستثماري المتوقع سيصل الى نحو 3.5 في المئة خلال العام الحالي و4 في المئة العام المقبل موضحا أن تقديرات الإنفاق الاستثماري التي تشمل الاستثمار الخاص في خطة التنمية حتى عام 2020 بلغت نحو 34 مليار دينار كويتي «نحو 111.2 مليار دولار امريكي».

وذكر أن السياسة النقدية للكويت حريصة على دعم النمو في الائتمان المصرفي المحلي الذي سجل في شهر سبتمبر الماضي نسبة نمو سنوي بلغت 7.2 في المئة.

ولفت الصالح إلى أن الأسواق العالمية لم تبلغ بعد مرحلة التعافي الكلي من الأزمة المالية العالمية التي تجلت في بقاء معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة تسبيبا إلى جانب استمرار التضخم دون المعدلات المستهدفة واستمرار التباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي مع مخاطر الانكماش الإقتصادي.

وأفاد الصالح في هذا السياق بان بنك الكويت المركزي واصل إجراءات تحصين القطاع المصرفي وقام خلال العامين 2014 و2015 بتطبيق كامل معايير حزمة إصلاحات «بازل 3».

وذكر أن إجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءة الأداء الحكومي بشقيه المالي والإداري.

وأضاف الصالح أن البرامج التي تضمنتها وثيقة الإجراءات الداعمة للاصلاح المالي والاقتصادي على المدين القصير والمتوسط انطلقت من اسس واقعية وموضوعية «املت علينا حتمية رسم خارطة طريق للتحول الإقتصادي».

وبين الصالح أن ذلك التحول يأتي بهدف تكريس ثقافة إستهلاكية رشيدة تضمن حسن استغلال الموارد وتعتمد على المقومات الكامنة لدى الفرد باعتباره عنصر إنتاج وإبداع.

ولفت إلى أن خريطة الطريق تلك تهدف ايضا إلى معالجة الخلل في هيكل الاقتصاد الكويتي عبر تنويع أنشطته اعتمادا على ديناميكية القطاع الخاص وقدراته التفاعلية وعلى دور القطاع العام المنظم والداعم لنشاط الأفراد والمؤسسات الخاصة.

وذكر أن الكويت تعاملت بإيجابية مع آليات وبدائل تمويل عجز الموازنة العامة حيث اختارت أن تضيف إلى أداة تمويل العجز عبر السحب من الاحتياطي العام أدوات جديدة تمثلت في تمويل العجز عبر أداة الإئتمان المحلي والخارجي.

وبين أن «المركزي» الكويتي أصدر نيابة عن وزارة المالية سندات وأدوات تمويل إسلامية بلغت قيمتها نحو 2.2 مليار دينار كويتي «نحو 7.3 مليار دولار أمريكي» حتى نهاية السنة المالية «2016-2017».

وأشار إلى أن هذه الإصدارات رفعت مستوى الدين العام المحلي لنحو 3.5 مليار دينار «نحو 12.5 مليار دولار» ليشكل بذلك نسبة 9.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 وقدره 38.5 مليار دينار نحو «125 مليار دولار» حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

وأضاف الصالح أن البنوك المحلية اكتتبت في هذه الإصدارات مستخدمة ما يتوافر لديها من فوائض في السيولة موضحا أن دولة الكويت حققت نجاحا قياسيا ومتميزا في تسويق سندات دولية بقيمة ثمانية مليارات دولار أمريكي بفضل المصداقية المالية المتميزة للدولة والمعبر عنها بالتصنيفات الإئتمانية السيادية العالية من قبل مختلف مؤسسات التصنيف الائتماني الدولي.

وقال إن ما حققه الإصدار السيادي الخارجي الأول لدولة الكويت من إقبال كثيف في الطلب وتميز في معدل الفائدة أعاد التأكيد على متانة الاقتصاد الوطني وإمكانية البناء عليها مستقبلا لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

وأفاد بأن الجهات المتخصصة في الدولة باشرت أخيرا بالإعلان عن الخطوط العامة للرؤية التنموية الحكومية تحت مسمى «كويت جديدة 2035» مؤكدا دور القطاع الخاص والأهداف المرجوة منه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وشدد على أن وجود برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي والمالي ضرورة «لا غنى عنها ولا تراجع» بصرف النظر عن تطورات أسعار النفط وذلك من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية.

العدساني: استجواب

في نضوبه.وذلك في حال الاستمرار» متسائلاً «هل يعقل أن يصل بند الضيافة في وزارة الداخلية الى 25 مليون دينار؟!». ومستغربا من «طلبها في الوقت ذاته وقف الإنفاق والترشيد للميزانية». ولافتا الى أنه ينتظر ما سيتم البت فيه بالتحقيق في هذا الشأن.

وتابع: «إن الفساد والهدر هو سبب العجز للميزانية العامة للدولة فهناك مطالبات مالية تصل الى مليار و800 مليون لم تحصل وهي من وزارات ومؤسسات مالية».

وأوضح العدساني أن «استثماراتنا الخارجية تعتمد على الصناديق السيادية والتأمينات حيث تشهد خسائر مالية في عملية الاستثمار فيهم. وأن ما تبقى لنا هو النفط». مشيرا الى أن «عملية تهريب الديزل بلغت 2 ونص مليون دينار يوميا وهو يعد هدرا».

كما أكد أنه سيطلب «تخصيص جلسة لوزير الإسكان». وأنه سيعمل على «محاسبة الوزير للتقصير».

من جانب آخر أعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة وافقت بالإجماع على إقرار اعتمادات النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 والتي تبلغ ما يقارب 2.8 مليار دينار.

وأوضح عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية هيئة أسواق المال للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة للسنة المالية 2016/2015.

وبين أنه رغم تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية (مجلس المفوضين) إلا أن فعاليتها تراجعت وفق تقييم ديوان المحاسبة.

وبين أن ارتباط موظفيها بالإدارة التنفيذية قد أثر على استقلاليتها؛ ولا يوجد لديها خطة معتمدة لممارسة أعمالها؛ ولا يتم تزود الديوان بتقاريرها رغم طلبها.

وأضاف أن ديوان المحاسبة قد بين أن تعاون الهيئة معه محدود ومقيد، وأن هناك العديد من الملاحظات لم يتم تسويتها ووصلت في بعضها إلى عدم حصوله على المستندات المطلوبة.

وطالب بضرورة إعادة النظر في آليات التواصل لتصويب الملاحظات المسجلة، بخاصة أن اللجنة ستسترشد بنتائج تقارير الجهات الرقابية كأحد المؤشرات للموافقة من عدمه على أي ميزانية حكومية.

وحول مقترح الهيئة بشأن تكوين احتياطي نقدي لها بقيمة 1.5 مليار دينار لتعمل كمصدات لتقليل الأخطار في نشاط الأوراق المالية قال عبد الصمد إن الاقتراح بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

وأكد أن خضوع الاقتراح لمزيد من الدراسة نظرا لأنه قد يتم تمويله من الاحتياطي العام للدولة والذي بدأ يتعرض للتضوب ووجود توجه حقيقي للاقتراض الخارجي لدعمه.

وأشار إلى أن لديوان المحاسبة ملاحظات على ذلك المقترح أهمها عدم إصدار ضوابط استخدام هذا الاحتياطي النقدي في حال وجد خطر على نشاط الأوراق المالية.

في حين ترى الهيئة عدم حاجتها لاستصدار تلك الضوابط في الوقت الراهن لكون الأخطار في هذا المجال لا يمكن حصرها!

وكشف عبد الصمد عن أنه تكون هناك ازدواجية في تخصيص أموال الدولة لدعم نشاط الأوراق المالية بخاصة أن المحفظة الوطنية والتي تم إنشاؤها في سنة 2008 بقيمة 1.5 مليار دينار لدعم البورصة ما زالت قائمة.

وأضاف أن مبررات الهيئة في تكوين احتياطي نقدي لها أسوة ببعض الجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة بحاجة إلى إعادة نظر لاسيما أن تلك الجهات كونت احتياطياتها المالية من خلال أرباحها المتراكمة.

وأشار إلى أن للهيئة دورا رقابيا يجب أن تتفرغ له، وأن تخصيص احتياطي ضخم لها سيتطلب توظيفه لاحقا مما يخلق عليها أعباء إضافية قد تشغلها عن دورها الذي أنشئت من أجله.

وأوضح عبد الصمد أنه رغم أن الهيئة مستقلة من قانون الخدمة المدنية ماليا وإداريا إلا أنها تعاني خللا في ضبط شؤون توظيفها ويوجد أكثر من 50 في المئة من موظفيها لا يوجد لهم وصف وظيفي معتمد.

وفي شأن آخر ناقشت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية أمس مشروع القانون الحكومي والاقتراحات النيابية بشأن تعديل القوانين الرياضية بحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب والرياضة خالد الروضان.

وقال رئيس اللجنة النائب سعدون حماد إن اللجنة انتهت من مناقشة الكثير من مواد القانون، مشيرا إلى أنه في الأسبوع المقبل سيكون تقرير اللجنة عن تعديل القوانين الرياضة جاهزًا بما يتوافق والميثاق الأولمبي.

وأكد بدوره مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل إن اللجنة ستتعاون ومكتب المجلس لإدراج القانون والتصويت عليه قبل مايو المقبل والذي تجرى فيه قرعة كاس الخليج، لضمان عودتنا إلى النشاط الرياضي الدولي.

قبول أحفاد

في مجال التدريب العسكري حتى يساهموا في خدمة وطنهم في هذا الجانب.

وثمن فهاد هذه البادرة الإنسانية لوزير الدفاع والتي تعكس تقدير الوزير لجهود أبنائه وإخوانه العسكريين ،ومساعدته في حلحلة ملف البدون حتى ينخرطوا في خدمة بلدهم الكويت.

إلى ذلك قلد الخالد أمس عددا من الضباط رتبهم بعد صدور المرسوم الاميري بتوليتهم ضباطا في الجيش الكويتي.

وقالت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بوزارة الدفاع في بيان صحافي ان وزير الدفاع قلد الضباط الجدد رتبهم بعد قراءة المرسوم الاميري عليهم ومن ثم ادى الضباط القسم القانوني بهذه المناسبة.

ووفقا للبيان فقد هنأ الشيخ محمد الخالد الضباط الجدد بحصولهم على ثقة حضرة صاحب السمو أمير البلاد القائد الاعلى للقوات المسلحة مؤكدا ضرورة التزامهم بقسمهم والمحافظة على الوطن والذود عنه.

واعرب عن امله في ان يوفق الضباط الجدد في حياتهم العلمية والعملية من اجل خدمة بلدهم وحمايته وسلامة اراضيه.

حضر مراسم التولية رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد خالد الخضر وعدد من كبار الضباط في الجيش.

الخليفة يقترح

وطالب الاقتراح بمنح المدون شهادات الميلاد والوفاة،وتحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية،إضافة إلى رخص القيادة بجميع أنواعها والحصول على جواز سفر والحق في العمل في القطاع العام والخاص والقطاع النفطي مع استحقاق مكافأة نهاية الخدمة المقررة في أي منها.

ودعا الاقتراح إلى منح البدون الحق في تملك العقارات بصورة فردية أو بالاشتراك مع الغير.

وزيرة الشؤون

أمس قرارا بتشكيل مجلس إدارة جديد لشركة الخطوط الجوية الكويتية برئاسة سامي فهد الرشيد.

وتضمن القرار تعيين فالح عبدالله الرقية نائبا لرئيس مجلس الإدارة اضافة إلى تعين كل من ايمان محمد الحميدان وإبراهيم عبدالله الخزام ومحمد حسين الهلال وطارق جعفر الوزان ووفاء بدر العثمان اعضاء مجلس ادارة فيما حدد القرار مدة مجلس الإدارة بثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اليوم.

وتعد الخطوط الجوية الكويتية إحدى أقدم شركات الطيران في منطقة الخليج العربي اذ تأسست عام 1953 شركة خاصة تحت اسم (الخطوط الجوية الوطنية الكويتية المحدودة) قبل ان تستحوذ حكومة دولة الكويت على كامل ملكيتها بنسبة 100 في المئة عام 1962.

«السكنية»: لاصحة

المتداولة في بعض وسائل التواصل الإجتماعي بشأن «شطب المؤسسة عددا من الطلبات الإسكانية لرفض أصحابها إحضار حركة دخول وخروج المناقذ وشهادات لأبنائهم».

وأكد الناشي عدم دقة تلك الأخبار المتداولة موضحا انه يحق لـ«السكنية» طلب أي مستند من أصحاب الطلبات الإسكانية وذلك لبعض الحالات التي يتطلب التحقق من مطابقتها شروط التخصيص على أي مشروع إسكاني مثل حركة دخول وخروج من المناقذ لصاحب العلاقة شخصيا وألتي يتم توفيرها وتزويد المؤسسة بها بشكل طبيعي.

سوريا: «مجزرة كيماوية»

بمحافظة «ادلب» الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية.

وفي المقابل نفى مصدر عسكري سوري في تصريح صحفي امتلاك جيش النظام اسلحة كيماوية مؤكدا ان «قوات النظام لم يستخدم مثل هذا السلاح» على حد قوله.

يذكر ان هذا السلاح الفتاك قد استخدم وفق تقارير اخبارية في «الغوطة الشرقية» من قبل النظام السوري في عام 2013 حيث أسفر عن مقتل واصابة اكثر من 1500 شخص.

وصدر على اثر ذلك قرار اممي هدد باستخدام

و أكدت مديرية صحة إدلب مقتل 100 شخص وإصابة 300 آخرين في قصف بالسارين على بلدة خان شيخون بريف إدلب.

واقادت قوى الثورة بمقتل 100 شخص بقصف بالغازات السامة في مجزرة مروعة ارتكبها النظام السوري في ساعات الصباح الأولى من يوم امس في بلدة خان شيخون بريف إدلب، التي قصفها بالكيماوي، في مجزرة اعادت صورها إلى الأذهان ما حدث قبل اربعة أعوام في الغوطة.

وذكرت شبكة شام أن مروحيات النظام القت براميل متفجرة تحوي غاز السارين، ما أدى لحدوث حالات اختناق في صفوف المدنيين، بينهم نساء وأطفال.

وفي هذا السياق، قال رئيس الحكومة المؤقتة إن الطائرات التي القت غاز السارين في إدلب لا يمتلكها إلا النظام، مطالباً بقرار دولي تحت الفصل السابع لوقف مجازر النظام.

كذلك تعرض مستشفى نقل إليه ضحايا الكيماوي للقصف ما الحق به دمارا كبيرا، وفق مراسل وكالة فرانس برس، كما شاهد أفرادا من الطاقم الطبي وهم يتمكنون من الفرار.

في المقابل، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن قصفاً جوياً بغازات سامة شنته طائرات تابعة للنظام السوري او روسيا تسبب بمقتل 58 شخصاً على الأقل اختناقاً، بينهم 11 طفلاً، في محافظة إدلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة شمال غربي سوريا.

وتسبب القصف بعشرات حالات الاختناق الأخرى، تراقفت، بحسب المرصد، مع «اعراض إغماء والتقيؤ وخروج زبد من الفم».

من جهته، اعلن الجيش الروسي أنه لم يشن أي غارة جوية في بلدة خان شيخون، حيث حصل هجوم كيمياوي كما ذكر المرصد.

واكدت وزارة الدفاع الروسية في بيان أن «طائرات سلاح الجو الروسي لم تشن أي غارة في بلدة خان شيخون».

من جهة أخرى دعا وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك إيرولت، إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن بعد ما يشتبه بانه هجوم بالغاز في محافظة إدلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية.

واضاف في بيان «وقع هجوم كيماوي جديد وخطير هذا الصباح في محافظة إدلب. المعلومات الأولية تشير إلى أن هناك عددا كبيرا من الضحايا بينهم أطفال. ادين هذا التصرف الشائن».

وقال ايرولت قبل اجتماع في بروكسل لبحث المساعدات لسوريا إن اوروبا لا يمكن أن تلعب دورا في إعادة إعمار البلاد دون فترة انتقالية ذات مصداقية.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش اوغلو إن بلاده تندد بهجوم يشتبه في أنه كيماوي على مدينة إدلب الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة في سوريا ووصفه بأنه جريمة ضد الإنسانية.

واضاف في تصريحات للصحفيين بمحافظة إسبرطة بغرب تركيا، ونقلها التلفزيون على الهواء، أن استخدام أسلحة يشتبه أنها كيماوية قد يعرقل محادثات السلام السورية التي تجري في أستانة في قازاخستان.

من جانب آخر اعتبرت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني أن نظام الرئيس السوري بشار الأسد يتحمل المسؤولية الرئيسية في الهجوم الذي يرجح أنه كيميائي وأسفر عن مقتل 58 مدنيًا في بلدة خاضعة لسيطرة المعارضة في سوريا.

وقالت موغريني في مقابلة مع منظمات إعلامية في بروكسل على هامش مؤتمر الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة الهادف لبحث مستقبل سوريا، «اليوم الأنباء رهيبة»، مضيفة «بالطبع المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق النظام السوري».

ترامب يوقع

الإنترنت حرية جمع البيانات وبيعها لشركات الإعلان، ودعوا إلى التوقيع على وثيقة لمطالبة الرئيس بالتراجع عن القانون الجديد على موقع البيت الأبيض على الإنترنت.

إردوغان يطالب

كركوك للأكراد.. كركوك للتركمان والعرب والآكراد إذا كانوا هناك.. لا تبدأوا في الزعم بأنها لكم وإلا سيكون الثمن باهظا.. ستضرون بالحوار مع تركيا».

وقال الرئيس التركي في تجمع حاشد في إقليم زونجولداك على البحر الأسود «انزلوا ذلك العلم فورا».